



الجلسة ٥٦٧٦

الجمعة، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة ولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد سميرنوف

إندونيسيا السيد كليب

إيطاليا السيد سباتافورا

بلجيكا السيد فيريبيكي

بنما السيد سويسكم

بيرو السيد شافيز

جنوب أفريقيا السيد كومالو

سلوفاكيا السيد بريان

الصين السيد ليو زيمين

غانا السيد كريستشين

فرنسا السيد دلا سابليير

قطر السيد البدر

الكونغو السيد إكوي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جونستون

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثالث عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
(S/2007/275)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثالث عشر للأمين العام عن

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2007/275)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة من ممثل بوركينافاسو يطلب فيها دعوة وفده إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثل بوركينافاسو، الذي أوفده فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو وميسر اتفاق واغادوغو، إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جبريل

باسولي (بوركينافاسو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس،

أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد جبريل باسولي، وزير الأمن القومي في بوركينافاسو.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل

كوت ديفوار يطلب فيها دعوة وفده إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت،

وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دجيدجي

(كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/275، التي

تتضمن التقرير المرحلي الثالث عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جبريل باسولي،

وزير الأمن القومي في بوركينافاسو.

السيد باسولي (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية): من

دواعي اعتزازي البالغ أن أحاطب هذا الجمع الموقر لتوجيه رسالة باسم فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو والرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) وميسر الحوار بين الأطراف الإفوارية.

ونغتتم هذه الفرصة للتقدم بخالص التهئة إلى ممثل

الولايات المتحدة الأمريكية على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وعلى العمل الرائع الذي أداه حتى الآن.

منذ بدء الحوار المباشر، أبدى الميسر التزامه بالدور الذي

تقوم به الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الإفوارية من خلال التشاور الدائم مع ممثلي الأمين العام والممثل السامي المعني بالانتخابات، وذلك قبل وأثناء وبعد إبرام اتفاق واغادوغو السياسي. وقد استقبل الميسر بعثة التقييم الفني المتعددة

العسكريتين الرئيسيتين في ذلك البلد. ولهذا، فقد رحبت به الطبقة السياسية الإيفوارية والشعب الإيفواري قاطبة.

وفي الواقع، فإن قرار الطرفين بتنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا الاتفاق أسهم إسهاماً رئيسياً في تلطيف المناخ السياسي العام في كوت ديفوار، كما لاحظت ذلك بعثة التقييم الفني المتعددة التخصصات التابعة للأمم المتحدة في تقريرها إلى الأمين العام. فبعد منطوق المواجهة، ساد منطوق الشراكة المفيدة.

أما بالنسبة للاتفاق، فقد رحبت التقييم والرصد، التي اجتمعت في واغادوغو في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، تحت رئاسة الميسر، بالتقدم الحقيقي المحرز على أرض الواقع، خاصة ما يتعلق بالإطار المؤسسي الجديد لتنفيذ الاتفاق، وإنشاء مركز القيادة المتكاملة، وإزالة منطقة الثقة وتحسين المناخ العام.

وبطبيعة الحال، لا بد من الاعتراف بأنه كان ثمة تأخير في تنفيذ الاتفاق فيما يختص باعتماد بعض الصكوك القانونية الأساسية وإطلاق عمليات مهمة مثل جلسات المحاكم المتنقلة، وعمليات قيد الناخبين، وتفكيك الميليشيات المسلحة وإعادة نشر الإدارة الحكومية في كامل أنحاء البلد. ومع ذلك، ينبغي أن نسلم بأن هذا الوضع يعزى إلى تعقد العمليات وارتفاع تكلفتها نتيجة لضعف ثقة كل من الطرفين.

وإلى جانب ذلك، فإن تنفيذ هذا الاتفاق يواجه عدداً من التحديات الكامنة في طبيعة الأزمة والتي ترتبط بتمويل العمليات خصوصاً. وإدراكاً منه لجسامة المهمة وفداحة الصعوبات التي قد تقوض تحقيق أهداف الاتفاق، إن لم نلزم جانب الحذر، فقد التزم الميسر تماماً بدعم الأطراف طوال عملية إنهاء الأزمة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، اتفق مع الأطراف على تعيين ممثل خاص في أبيدجان. كما أنه ينظر في إنشاء هيئتين استشاريتين في إطار لجنة التقييم والرصد. ستكون إحداها وطنية الطابع بحيث تمكن من توفير المعلومات والاستماع إلى آراء واقتراحات عناصر

التخصصات التي ترأسها السيد هادي العنابي الذي أجرى معه تبادل آراء مفيد. ومؤخراً، قدم تقريراً عن الاجتماع الأول للجنة التقييم والرصد إلى السيد أبو موسى، الذي يود أن يحميه على جهوده الناجحة لتيسير عملية إيجاد حل للأزمة في كوت ديفوار.

أود كذلك أن أعبر هنا مرة أخرى عن ارتياح الميسر بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إزاء إقرار مجلس الأمن لاتفاق واغادوغو السياسي من خلال البيان الذي أصدره رئيس المجلس بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/8). ومجلس الأمن بذلك يوفر كل فرصة ممكنة لتطبيق الاتفاق بشكل فعال ويفتح نافذة جديدة للأمل في عملية السلام في كوت ديفوار.

ولا بد أن نسلم بأن اتفاق واغادوغو السياسي، الذي أدى إلى الحوار المباشر، يمثل نقطة تحول حقيقية في عملية الخروج من الأزمة في كوت ديفوار. والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين القوتين الرئيسيتين المتناحرتين سابقاً بعد حوار مفتوح ومثمر بين رئيس الجمهورية، السيد لوران غباغبو، والأمين العام للقوى الجديدة، السيد غيوم سورو، يرمي إلى إيجاد حلول عملية وملائمة للشواغل المختلفة للطرفين المعنيين بشكل مباشر. ومن بين تلك الشواغل تحديد هويات الأفراد وجلسات المحاكم المتنقلة، وتنظيم الانتخابات، وعملية نزع السلاح والتسريح وتفكيك الميليشيات المسلحة، وإزالة منطقة الثقة، واستعادة الدولة لسُلطتها، وإعادة نشر الإدارة الحكومية في كامل أنحاء البلاد.

إن هذا الاتفاق يكتسي أهمية خاصة لأنه شدد على الشواغل الرئيسية للأطراف والتي كانت بمثابة عقبات كبيرة في الماضي. وهو يشكل حلاً توفيقياً مقبولاً ومتوازناً بالنسبة للطرفين، ويستخلص دروساً مفيدة من الاتفاقات السابقة، وخاصة اتفاقات لينا - ماركوسي وأكرا وبريتوريا. ونعتقد أن حدثاته تنبثق من أنه جاء نتيجة إرادة حرة ومشاركة للقوتين

وعملية السلام في كوت ديفوار جارياً على قدم وساق غير أنها قد تكون هشة، بالنظر إلى ما تنطوي عليه من رهانات انتخابية. وبالتالي، لا بد أن يحظى الميسر بدعم المجتمع الدولي ليتمكن من المساعدة في العملية حتى تُتوج بإجراء انتخابات رئاسية حرة، وديمقراطية، ومفتوحة، وشفافة.

ولا يسعنا أن نختتم بياننا دون أن نشيد مرة أخرى إشادة مستحقة، نيابة عن الميسر، السيد بليز كومباوري، بمجلس الأمن على جهوده الحثيثة من أجل إحلال السلام في كوت ديفوار. كما نرحب بالأنشطة اليومية للقوات المحايدة - أي قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات عملية ليكورن - التي تعمل مع الاستعادة السلام بصورة تدريجية. ونظل على قناعة بأن استعادة السلام في كوت ديفوار ستضمن الاستقرار والسلام في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية برمتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الأمن القومي في بوركينافاسو على بيانه.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أَدْعُو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

المجتمع الإفريقي الأخرى. أما الهيئة الأخرى فستكون دولية الطابع بحيث يمكن لجميع الشركاء المعنيين بعملية إنهاء الأزمة أن تقوم بالمتابعة والدعم.

إن الميسر مقتنع بأن الأطراف في اتفاق واغادوغو السياسي لن يمكنها تنفيذ هذه العملية حتى النهاية بدون مساعدة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بالأخص. وإلى جانب ذلك، فإن الاتفاق يدعو الأمم المتحدة في فقرات مختلفة إلى دعم الأطراف في التزامها بإعادة السلام في كوت ديفوار، وخاصة فيما يتعلق بعملية تحديد الهويات والعملية الانتخابية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة منطقة الثقة، فضلاً عن تفكيك الميليشيات المسلحة.

ويجدد الميسر مرة أخرى دعوته للأمم المتحدة إلى تقدي دعمها المستمر للأطراف، وإلى تيسير عملية إنهاء الأزمة، فنياً ومالياً، حتى تكتمل. وهو يؤيد التوافق بين الأطراف فيما يتعلق بدور التصديق الذي ستقوم به الأمم المتحدة في العملية الانتخابية. والتصديق عند كل نقطة من العملية ما زال يمثل أفضل وسيلة في الوقت الحاضر لبناء الثقة بين القوى الإفريقية المختلفة وإعادة السلام إلى كوت ديفوار. ودور التصديق هذا سيكون مفيداً إذا تم تنفيذه وفق نهج مؤسسي متكامل في إطار مسؤولية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يأمل الميسر في أن يدعم مجلس الأمن الهيئتين الاستشاريتين المزمعتين. كما يقدر أي مساعدة يمكن أن يقدمها المجلس للأطراف إسهاماً في شفافية العمليات المختلفة وهيئة مناخ من الهدوء، وفقاً للأحكام ذات الصلة في اتفاق واغادوغو السياسي.

ومن هذا المنظور، لا بد من بلورة نهج قائم على التعاون المستمر بين الأطراف، والتيسير والدعم من المجتمع الدولي، بغية التمكن من التنبؤ بأي صعوبات قد تنشأ وضمان نهاية ناجحة للأزمة.